منظمـــة الصحـــة العالميـــة

جمعية الصحة العالمية السادسة والخمسون **ج٥٦/١٧**
البند ١٤-٩ من جدول الأعمال المؤقت **١٢ أيار/ مايو ٢٠٠٣**
A56/17

حقوق الملكية الفكرية والابتكار والصحة العمومية

تقرير من الأمانة

الاحتياجات والابتكار في مجال الصحة العمومية

١- ينطوي الابتكار في مجال الصحة العمومية على الإتيان بأفكار وسياسات وطرائق وبرامج جديـــدة بغية تحسين حالة السكان الصحية. وعلى الرغم من اتساع نطاق هذا الضرب من الابتكـــار، فـــإن التقريـــر الحالي يتناول جانباً واحداً منه هو التكنولوجيا الحيوية، بما فيها علم المجينيات، والمستحضرات الصيدلانية، والأجهزة الطبية وغيرها من سبل تشخيص الأمراض.

٢- وتشتد الحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى للابتكار في ميدان منتجات الرعاية الصحية، بما في ذلـك الأدوية، والمستحضرات الصيدلانية، وطرق التشخيص والأجهزة الطبية. ويسفر علم الوراثة الجزيئـــي الـــذي يواكبه التعمق في فهم علم المناعيات أيضاً عن لقاحات جديدة ومحسَّنة. ومن المتوقع أن يتمخض الفهم المتزايد للمجين البشري عن طرائق جديدة لتوقي العديد من أسباب اعتلال الصحة المزمن ومكافحتها. إذ إن دراسة المجينات البشرية ومجينات مسببات الأمراض والنواقل قد تفضي إلى فئـــات جديـــدة مـــن ســـبل التشـــخيص واللقاحات والعوامل العلاجية. وكذلك الأمر فيما يخص الأساليب الجديدة في مكافحة نواقل المـــرض. كمـــا أن زيادة فهم طريقة أداء الجينات لوظائفها في حالتي الصحة والمرض، وفي مجال الكيمياء الدوائية يفسح المجـــال لتقييم المركبات المرشحة على نحو أسرع، واستحداث منتجات يتم تركيبها على نحو أشد ملائمة للاحتياجـــات. ويتيح التعديل الوراثي للنباتات إمكانية التأثير في نموها، وفي الخصوبة ومقاومة الأمراض - مما يترك أثـــره على الأمن الغذائي والوضع التغذوي.

٣- ورغم ذلك، فإن نسبة لا يستهان بها من سكان العالم، وخصوصاً في البلدان النامية، لم تحظ بعد بفوائد الابتكارات التي أصبحت شائعة في أرجاء أخرى من العالم. وتتفاوت الأسباب هنا ما بيـــن ضعـــف شـــبكات التوريد وبين الأسعار التي لا يمكن تحملها. والعوامل التي تساعد على الابتكار غالباً ما تعمل على عدم توفـــر الظروف التي تؤثر بصورة غير متناسبة على سكان البلدان النامية. ومن الأمثلة على ذلـــك أنـــه مـــن أصـــل ما يربو على ١٣٢٥ دواء جديداً طرح للاستعمال بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٧، لم يكن سوى ١١ دواء منـــها لعلاج أمراض المناطق المدارية على وجه التحديد. ومما يؤخر الابتكارات التي تتناول الظروف التي تؤثـــر في المقام الأول على الفقراء تضافر عجز الأسواق وقلة الاستثمارات من جانب القطاع العام. فعملية طـــرح منتج جديد في الأسواق عملية مكلفة وطويلة. وبالنظر إلى الآثار بالنسبة للموارد وأوجه عدم التعيين التـــي ينطوي عليها ذلك، فإن إيجاد البيئة التي تساعد على النجاح في الابتكار يعد أمراً أساسياً.

آليات لحفز الابتكار

٤- تتألف أية بيئة تساعد على الابتكار من عدة مكونات: تقديم الدعم الكافي من أموال وبنى تحتية للعلوم الأساسية، التمويل والاستثمارات من أجل تحويل العلوم الأساسية إلى منتجات قابلة للاستعمال، بما في ذلك وسائل حماية استثمارات أصحاب المبتكرات والقدرة التقنية على الابتكار، والآليات اللازمة لتحديد أولويات البحوث التي تناسب احتياجات الصحة العمومية والرعاية الصحية، ونظام للتنظيم والترخيص يسهل الابتكار في الوقت الذي يحمي فيه الصحة العمومية حماية كافية.

٥- **الاستثمار في العلوم الأساسية.** تحقق العلوم الأساسية التقدم إلى حد كبير في المؤسسات الأكاديمية التي يمولها القطاع العام. وبالتالي فإن الاستثمار المنظم على نحو استراتيجي في هذه المؤسسات من قبل الحكومات والوكالات الإنمائية أمر في غاية الأهمية، كما هو الحال بالنسبة لضمان سهولة الحصول على المعلومات العلمية المتأتية عن ذلك. وتشير التقديرات إلى أن المتطلبات المالية من أجل إجراء البحوث الأساسية بشأن الظروف الصحية السائدة في البلدان المنخفضة الدخل هي في حدود ١٥٠٠ مليون دولار أمريكي سنويا.[١]

٦- **من العلوم الأساسية إلى المنتجات الجديدة.** غالبا ما يتطلب تحويل الاكتشافات الأكاديمية إلى منتجات صحية تدعو الحاجة إليها، حيثما يكون سوقها محدودا، دعم القطاع العام، وذلك بالاشتراك مع القطاع الخاص في الغالب الأعم. ومن بين البرامج الراسخة القديمة العهد التي تطبق على هذا الأساس البرنامج الخاص للبحوث والتطوير والتدريب على البحوث في مجال الإنجاب البشري، والبرنامج الخاص للبحوث والتدريب في ميدان أمراض المناطق المدارية.[٢] وتم مؤخرا إطلاق عدد من المبادرات يركز بعضها على دواعي الاستعمال المتصلة بأمراض محددة كالملاريا، والسل وبعض أمراض المناطق المدارية،[٣] أو على اللقاحات[٤] أو على التشخيص.[٥] وغالبا ما تؤسس هذه المبادرات على عمل المعاهد التي يمولها القطاع العام، بما في ذلك عدد منها في البلدان النامية. كما أسست الشركات الخاصة معاهد جديدة لا تستهدف الربح للتصدي للأمراض التي لم تحظ بالاهتمام والنظر في كيفية تشجيع البحث والتطوير في البلدان النامية.

٧- ولعل أحد أبرز آثار الشراكات الدولية بين القطاعين العام والخاص ازدياد عدد الشركات الصغيرة من البلدان النامية التي أخذت تنشط في مجالات البحوث هذه. وتقوم معظم الشراكات الدولية للبحث والتطوير على أساس اتفاق يوفر المنتجات للبلدان النامية بأسعار تفضيلية أو تساهلية لقاء الحد من المخاطر المالية من خلال حماية براءات الاختراع و"حث" القطاع العام على الاستثمار.

---

١ *Macroeconomics and health: investing in health for economic development. Report of the Commission on Macroeconomics and Health*، Geneva، World Health Organization2001 .

٢ عكف هذا البرنامج الأخير على مدى ٢٧ عاما منذ إنشائه على وضع تدخلات لمكافحة أكثر من ٦٠ مرضا. مما يشمل قرابة نصف الأدوية الجديدة المستعملة في معالجة أمراض المناطق المدارية على مدى العقدين الفائتين.

٣ Medicines for Malaria Venture; Global Alliancefor TBDrug Development; Drugs for Neglected Diseases.

٤ المبادرة الدولية للقاح الأيدز؛ مبادرة "لقاح الملاريا".

٥ مبادرة "وسائل تشخيص الأمراض المنقولة جنسيا"؛ مبادرة "وسائل تشخيص السل".

٨- وثمة آليات أخرى الهدف منها منح المستثمرين شكلاً من أشكال الضمان بأن تجد منتجاتهم أسواقاً مأمونة – أي ما يسمى بآليات "الاستقطاب". وتضمن صناديق أو اتفاقات الشراء المسبق للمستثمرين، مثلاً، سعراً وسوقاً محددين لأي منتج حال استحداثه، كما أن المبادرات الجديدة مثل الصندوق العالمي لمكافحة الأيدز والسل والملاريا والتحالف العالمي من أجل اللقاحات والتمنيع تبعث إلى المستثمرين بإشارات تتصل بحجم السوق المحتملة والمستوى الفعلي للطلب على أدوية ولقاحات بعينها في البلدان النامية. بيد أن قيمة "الاستقطاب" من شأنها أن تكون متدنية في المراحل الأولى من استحداث منتج جديد، عندما تكون النتيجة غير أكيدة، ويكون مستوى الاستثمار المطلوب عالياً.

٩- وفي الحالات التي يقدم فيها القطاع الخاص الجزء الأكبر من الاستثمار في ابتكار منتج ما، يعدّ نظام حماية الملكية الفكرية حافزاً هاماً على الابتكار، وذلك بإتاحة الفرصة لأصحاب الابتكارات لاسترداد تكاليف البحوث أو استحداث المنتج وجني الأرباح منها.[١] فحماية براءات الاختراع التي تفاوتت تفاوتاً شديداً في بداية الأمر في مختلف أرجاء العالم، واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPS) إنما تهدف إلى إرساء معايير عالمية دنيا على نحو تدريجي، توفر من خلالها الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والبالغ عددها ١٤٤ دولة الحماية لبراءات الاختراع لجميع المنتجات والعمليات لفترة ٢٠ عاماً على الأقل. لكنه يسلم أيضاً بأنه يجوز للدول الأعضاء اعتماد التدابير الضرورية لحماية الصحة العمومية والتغذية. وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال انتقاء المنتجات الصيدلانية ومنحها معاملة خاصة في إعلان الدوحة بشأن اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس) والصحة العمومية (٢٠٠١)، تسلم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أيضا بأنه يتعين معاملة المنتجات الصحية معاملة مختلفة في ظل ظروف معينة. ومن الأمثلة على ذلك، أن الموعد النهائي المحدد لتنفيذ اتفاق تريبس من قبل البلدان النامية فيما يخص المستحضرات الصيدلانية تم تمديده حتى عام ٢٠١٦.

١٠- ويتطلب النجاح في مجال الابتكار توافر الموارد البشرية الرفيعة النوعية في ميادين العلوم والمعلومات والإدارة. وتتركز حاليا جل الخبرات والقدرات والموارد المالية اللازمة للابتكارات والتصنيع فيما يتعلق بالصحة في البلدان المرتفعة الدخل، رغم بعض الاستثناءات الملحوظة. وتعاني معظم البلدان النامية اليوم من نقص في القوى العاملة الماهرة في العديد من المجالات التقنية. وتتزايد إمكانات الابتكار عندما يتولى النظام التعليمي تدريب الناس وتزويدهم بالمهارات التنظيمية في مجال المشاريع والإبداع اللازمة. ومن هنا تبرز أهمية نقل التكنولوجيا وتطوير القدرات وتعزيز التعاون الدولي.

١١- وينص اتفاق "تريبس" أيضا على أن تساهم حقوق الملكية الفكرية في النهوض بالابتكارات التكنولوجية ونقل التكنولوجيا وتعميمها. ويمكن تطوير القدرات التقنية عن طريق مشاريع البحث والتطوير المشتركة، كما أشير إليه أعلاه، وكذلك من خلال اتفاقات الترخيص الطوعية، حيث يوافق صاحب براءة الاختراع على الترخيص لشركة أخرى بصنع المنتج موضوع براءة الاختراع. والأهم من ذلك بكثير، توفير المستلزمات التقنية لذلك. فتوفر قدرات من هذا القبيل يمكن العلماء من مواصلة عملية البحث والتطوير فيما يخص المعارف المحلية في بلدانهم.

١٢- ويعتبر تقاسم المعلومات أمرا ضروريا لضمان نقل التكنولوجيا وتطويرها. وقد استهل الأمين العام للأمم المتحدة، بالتعاون مع المنظمة في عام ٢٠٠٠، مبادرة لضمان توفير سبل الوصول المتكافئة لجميع العاملين الصحيين إلى المعلومات الصحية. وتعرف هذه المبادرة باسم "مبادرة الاطلاع على البحوث الصحية

١ يشمل مصطلح "الملكية الفكرية" براءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق المؤلف والمعارف والدراية التقنية (كما هو الحال بالنسبة للقاحات).

من خلال شبكة الإنترنت"، وتشارك فيها ست من أكبر دور النشر العلمية تتيح للمستخدمين الوصول إلى ما يزيد على ١٠٠٠ نشرة علمية. ورغم أن هذه المبادرة لا تتصل بصورة مباشرة بالابتكار إلا أنها تساهم في توسيع معارف الباحثين في البلدان النامية.

١٣- **تحديد أولويات البحوث.** يتعين أن يستجيب الابتكار الناجح للمشاغل الحقيقية في ميدان الصحة العمومية، مع مراعاة احتياجات مجموعات بعينها كالنساء والمسنين. وبالتالي يتعين أن تضمن أية بيئة تمكينية تجسيد الأولويات في مجال البحوث لآراء جميع عناصر المجتمع، ولاسيما المجموعات المدقعة منه.

١٤- **البيئة التنظيمية المساعدة.** يسهّل أي نسق تنظيمي كفؤ وفعال يناسب واقع البحث والتطوير عملية الابتكار. حيث إن جزءاً لا يستهان به من الفترة الطويلة وبالتالي التكاليف اللازمة للابتكار يتصل بمتطلبات قبول المنتج وترخيصه. ويتعين مواءمة أنساق التنظيم والترخيص مع طبيعة المنتج المعنيّ، بحيث تطبق أشد المعايير صرامة على المنتجات التي تترك أثراً مباشراً أو غير مباشر على صحة الإنسان. وقد أسفرت التطورات الأخيرة التي تشارك في ظلها الهيئات التنظيمية مشاركة أوثق في عمل مخترعي الابتكارات في مرحلة مبكرة من عملية التصميم عن اختزال الفترة الفاصلة بين استحداث المنتج وطرحه في الأسواق.

١٥- وينبغي أن تؤدي جميع المكونات وظيفتها في بيئة تمكينية أوسع نطاقاً. حيث إن وجود نظام قضائي وقانوني سليم يمنح المبتكرين شعوراً بالثقة في أنه سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد من يتعدى على حقوقهم، كما يؤكد للمستهلكين أن أية إساءة ترتكب ستتم ملاحقتها وإنزال العقوبة بمرتكبيها.

الملكية الفكرية والصحة

١٦- خضع دور حقوق الملكية الفكرية في حفز الابتكار لدراسة من قبل عدد من الهيئات الرفيعة المستوى على المستويين الوطني والدولي، وخصوصاً فيما يتعلق بقطاع المستحضرات الصيدلانية.[١] وقامت اللجنة الاستشارية المعنية بالبحوث الصحية في المنظمة بدراسة الأثر المترتب على حقوق الملكية الفكرية في تقريرها عن علم المجينيات والصحة العالمية (أنظر أدناه).[٢] ويبرز من استعراض هذه الأعمال المتزايدة الحجم عدد من المواضيع المشتركة، التي يرد ذكرها أدناه، والتي تستدعي المزيد من الرصد والبحث.

١٧- **حقوق الملكية الفكرية والتسعير.** يمنح الحق الحصري في تسويق منتج ما خلال فترة صلاحية براءة الاختراع صاحب هذه البراءة فرصة استرداد جزء من استثماراته الأولية أو كلها، بتقاضي سعر أعلى للمنتج. غير أن تكلفة ذلك بالنسبة للمجتمع، ولاسيما في البلدان النامية، تكون مرتفعة إذا تم استخدام حقوق الملكية الفكرية بما يتجاوز القصد الأساسي المتمثل في حفز الابتكار، وهي وسيلة تجارية تقيد المنافسة تقييداً زائداً

---

١ انظر على سبيل المثال:

National Institute for Health Care Management:Prescription drugs and intellectual property protection. finding the right balance between acce ،ss and innovation. Washington, DC2000.

Commission on Intellectual Property Rights. Integrating intellectual property rights and development ،policy. London, Department for International Development2002.

European Commission, High Level Group on Innovation and Provision of Medicines, European Union G)10 ،Medicines report). Brussels 2002.

٢ *علم المجينيات والصحة العالمية. تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالبحوث الصحية*. جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٢.

على الحد. ورغم أن السعر ليس سوى واحد من العوامل التي تحدد سبل الحصول على المنتج، فإنه عامل شديد الأهمية. حيث تبين ثلاث دراسات جرت مؤخرا، مستخدمة منهجيات تختلف الواحدة منها عن الأخرى، أنه من المتوقع أن تحصل زيادات في الأسعار تبلغ الضعف أو أكثر عند تنفيذ شروط "التريبس" تنفيذا تاما في البلدان النامية.[١] وبالنظر إلى تباين الآراء حول الأبعاد المحتملة لتأثير الأسعار، فإن هناك ما يبرر مواصلة رصدها وذلك باستخدام منهجيات متسقة وشفافة.

١٨- ويشكل التوفيق بين احتياجات المرضى وأصحاب براءات الاختراع تحديا يواجه تحسين سبل الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية. وبالنظر إلى الأثر الذي قد يترتب على حقوق الملكية الفكرية بالنسبة للأسعار، فقد تزايد الاهتمام بالآليات الرامية إلى التوصل إلى أفضل أسعار ممكنة خدمة للبلدان النامية. وتم تقييم الحد من صرامة الشروط المتعلقة ببراءات الاختراع، وتطبيق أسعار متدرجة، ومنح التراخيص الطوعية، والترخيص الإلزامي، والشراء بالجملة والتبرعات التي تقدمها الشركات بوصف كل واحد منها آلية فعالة ممكنة للتوصل إلى أفضل أسعار للأدوية المسجلة بموجب براءات اختراع في البلدان النامية.[٢] ويظهر التحليل أن النهج التي تسهل المنافسة تترك أكبر أثر على الإطلاق على خفض الأسعار. ويتعين تحليل هذه النهج على نحو فردي ومع بعضها البعض لضمان مقارنة التوازن بين حقوق الاختراع الحصرية – والحافز على الاستثمار الذي ينجم عنها – وموازنته بهدف خفض الأسعار، ووجوب رصد أثر هذه النهج في شتى الأطر الوطنية.

١٩- **نطاق حقوق الملكية الفكرية.** قد تؤدي حماية بيانات البحوث من الاستعمال من قبل المنافسين المحتملين الذين ينتجون أدوية غير محدودة الملكية، وعن قوانين وطنية معينة تتعلق بالترخيص للأدوية كي تطرح في الأسواق، إلى الحد من المنافسة، وذلك رهنا بالبلد المعني. ولذا فإنه ليس من الواضح ما إذا كانت هذه التدابير الوطنية تساعد على تشجيع السلوك المستصوب (مثل إجراء اختبارات سريرية للتوصل إلى هذه البيانات) أولا، وإلى أي حد، أو أنها تعوق الحصول على المنتجات المبتكرة. زد على ذلك، أن الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية التي تتعدى المعايير الدنيا المحددة في اتفاق "تريبس" (التي يشار إليها في الغالب بعبارة "تريبس – زائد") قد لا تعكس الحاجة للمعاملة الخاصة بخصوص المنتجات ذات الصلة بالصحة. كما أنه ليس من الواضح ما إذا كان توسيع نطاق براءات الاختراع ليشمل آليات الإجراءات، وأوجه الاستعمال، وغير ذلك من سمات المنتجات الصيدلانية يعزز أو يعوق الابتكار في المدى البعيد.

٢٠- **الآثار السلبية على الابتكار في المستقبل.** قد تترتب على حقوق الملكية الفكرية، في ظل ظروف معينة، آثار سلبية بالنسبة للابتكار. لكن الكثير يتوقف على المرحلة التي يتم فيها تطبيق الحماية على عملية استحداث المنتج، وما الذي يعتبر ابتكارا أو اختراعا في نطاق مختلف الولايات القضائية. حيث يشير تقرير اللجنة الاستشارية للبحوث الصحية في المنظمة إلى أن "الوضع السائد حاليا يبالغ في نشر ثقافة الملكية، وإذا سمح لهذا الوضع بأن يستمر فإنه سيؤدي حتما إلى ظهور المزيد من الإجحاف في مجال الرعاية الصحية". ويقول التقرير أيضا أنه إذا لم يعالج "هذا الوضع المعقد المتسم بالفوضى" السائد الآن، فإن من شأن حماية الملكية الفكرية أن تخنق في المهد روح الابتكار التي كان الغرض منها توفير الحوافز لها. ونتيجة ذلك ستكون "كل من أوساط البحوث الطبية الحيوية والصناعية معا عاجزة إلى حد كبير في جهودها الرامية إلى ترجمة الإمكانات الكامنة في علم المجينيات إلى تحسين الصحة العالمية". وتدعو الضرورة إلى اتباع أسلوب حصيف

---

١ Cited inScherer FM and ،WatalJ. Post-TRIPS options for access to patented medicines in developing countries. Commission on Macroeconomi cs and Health Working Paper Series, Paper No. WG4 :1 June ،2001 .

٢ Equitable pricing of newer essential m edicines for developing countries: evidence on the potential of different mechanisms. Geneva, World Health Organization2003 ..In preparation،

للتأكد من عدم تمخض الهواجس المشروعة عن "حلول" تترك آثارا غير مرغوب فيها. ومن الأمثلة على ذلك، أن استبعاد أي جينة من نطاق أهلية الجينات للحصول على براءة اختراع قد يشكل عاملا مثبطا شديدا لصناعة التكنولوجيا الحيوية، وذلك في الوقت الذي تدخل فيه الأسواق أعداد كبيرة من المستحضرات الصيدلانية الجديدة القائمة على التكنولوجيا الحيوية. وعليه فإن طريقة عمل القوانين الحالية بشأن حقوق الملكية الفكرية والنسق التنظيمية الراهنة يتعين أن تكون موضع دراسة دقيقة قبل السعي إلى إدخال تعديلات عليها.

٢١- **القدرة على تطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية.** يعتبر وضع وإدارة نظام لبراءات الاختراع على المستوى الوطني أمرا بالغ التعقيد والتكاليف. ويحتمل أن تكون الآثار في مجال الموارد بالنسبة للبلدان النامية المترتبة على إقامة الهياكل اللازمة لتنفيذ اتفاق "تريبس" كبيرة بالفعل. كما تتطلب النظم الوطنية سبل الحصول على قدر كبير من المعلومات المتغيرة بسرعة كي تتمكن من العمل على نحو فعال. وثمة أوجه تفاوت واسعة النطاق بين البلدان النامية فيما يتعلق بتعريف الأهلية للحصول على براءات الاختراع، والأحكام المتصلة بحصر المنتجات في أسواق دون غيرها، وما إلى ذلك من العوامل التطبيقية. ويعتبر اقتفاء أثر هذه المعلومات وتقدير صلاحية براءات الاختراع وغير ذلك من المطالب المتعلقة بالملكية الفكرية عملية باهظة التكاليف تتطلب خبرات متخصصة. وعلاوة على ذلك، فإن مقدمي طلبات براءات الاختراع يتاح لهم خيار طلب الحماية لبراءاتهم أو عدم طلبها على المستوى الوطني. وبذا تواجه وكالات وسلطات المشتريات في البلدان النامية مهمة البت في وضع براءات الاختراع المتصلة بكل منتج – وهي مهمة أكثر صعوبة في البلدان التي لا توجد فيها سبل التسجيل الدقيق لبراءات الاختراع الممنوحة أو سبل الاطلاع عليها بسهولة.

٢٢- كما يواجه الباحثون في البلدان النامية صعوبات في التعامل مع الملكية الفكرية. وهناك جهود تبذل لتزويد الباحثين الصحيين ومنظماتهم في البلدان بخدمات التدريب التي يقدمها الخبراء وبالمشورة القانونية لتمكينهم من التصدي على نحو أكثر فعالية لقوانين الملكية الفكرية المعقدة.[١] ومع ذلك فإن السؤال الذي يظل مطروحا يتمثل في معرفة أفضل السبل التي يتعين على البلدان ذات الموارد المحدودة اتباعها لإدارة الملكية الفكرية في المستقبل.

* * *

٢٣- وفي الختام من الواضح أنه ليس هناك أي حل شامل إزاء تشجيع الابتكار في مجال الصحة العمومية في الوقت الذي تتم فيه حماية حقوق الملكية الفكرية. غير أن الأخذ بالتكنولوجيا الجديدة أو إقامة نظام جديد أو موسع لحماية الملكية الفكرية في بلد ما لا يقتضي بالضرورة اتباع نهج راديكالي جديد. إذ يمكن للتحليل الصارم للجوانب المتعلقة بالحقوق العلمية والقانونية والاقتصادية والأخلاقية وحقوق الإنسان المتصلة بالملكية الفكرية في علاقتها بالصحة العمومية، ورصد هذه العلاقة بدقة في شتى الظروف الوطنية، أن يتكشف عن قيمة ثمينة فيما يتعلق بالسياسات والممارسات الوطنية والدولية تضمن الابتكار فيما يخص الاستجابة للاحتياجات غير الملباة وإتاحة فرص الاستفادة من التكنولوجيات القائمة من أجل الصحة.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٢٤- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علما بالتقرير.

= = =

١ من قبل مركز إدارة الملكية الفكرية في مجال البحث والتطوير الصحي، على سبيل المثال.